E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ESCWA/17/5/Add.7
٥ أيار/مايو ١٩٩٤
ARABIC
الأصل: بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة السابعة عشرة
٢٩-٣١ أيار/مايو ١٩٩٤
عمّان
البند ٦(ب) من جدول الأعمال المؤقت

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
1 1 MAY 1994
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

تقرير الأمين التنفيذي عن نشاطات اللجنة

متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها السادسة عشرة

القرار ١٨٥ (د-١٦) بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين السوريين الرازحين تحت الاحتلال الاسرائيلي في الجولان السوري المحتل

اتخذت الاسكوا في دورتها السادسة عشرة القرار ١٨٥ (د- ١٦) المؤرخ في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، الذي طلب فيه من الأمين التنفيذي للاسكوا أن يقدم الى اللجنة في دورتها السابعة عشرة دراسة شاملة حول الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، تتضمن إستعراضا للتطورات الاقتصادية والاجتماعية منذ الاحتلال الاسرائيلي في عام ١٩٦٧، وتحليلاً لآثار السياسات والممارسات الاسرائيلية التعسفية على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والمعيشية. وقد كلّفت الامانة التنفيذية للاسكوا خبيرا استشاريا بإعداد دراسة عن السياسات والممارسات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان السوري المحتل، وآثار ذلك على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تلك المناطق. وستقوم الأمانة التنفيذية بمناقشة الدراسة التي أعدّها الخبير الاستشاري مع الجهات المعنية قبل نشرها، وهذا التقرير الموجز عن الممارسات الاسرائيلية في الجولان السوري المحتل يعتبر تقريرا أولياً.

تقع منطقة الجولان في الجزء الجنوبي الغربي من الجمهورية العربية السورية، ويحدها نهر اليرموك من الجنوب ونهر الأردن من الغرب ووادي الرقاد من الشرق، وتقع في الجزء الشمالي منها مرتفعات جبل الشيخ، وفي جنوبها الغربي تقع بحيرة طبريا.

وتبلغ مساحة أراضي الجولان حوالي ١٧٥٠ كيلومترا مربعا، وقع منها تحت الاحتلال الاسرائيلي على اثر حرب عام ١٩٦٧ حوالي ١٢٥٠ كيلومترا مربعا. وموقع منطقة الجولان يُكسبها أهمية خاصة إذ أنها تعتبر المصدر الرئيس للمياه التي تصب في بحيرة طبريا، والمصدر الرئيس لروافد نهر الاردن العليا، والمجرى الادنى لنهر اليرموك. وتشكّل مرتفعات الجولان أيضا مصدراً لمعظم المياه في منطقة الجليل في شمالي فلسطين وذلك لأمطارها الغزيرة التي يبلغ معدلها السنوي نحو ٩١٩ مليمترا.

وبلغ عدد سكان منطقة الجولان السورية المحتلة قبل عام ١٩٦٧ نحو ١٣٠ ٠٠٠ نسمة كانوا يسكنون في ١٣٠ بلدة وقرية ونحو ٦٠ مزرعة. وشكّلت الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيس لأولئك السكان حيث بلغت المساحة المزروعة قبل حرب عام ١٩٦٧ حوالي ٤١٠ ٠٠٠ دونم. وقد ساعد على تطوير الزراعة في الجولان توافر الموارد المائية فيها.

وتشمل الموارد المائية في منطقة الجولان مياه الأمطار، المصدر الرئيس للمياه، ومياه الينابيع والأودية والأنهار والبحيرات، إضافة الى المياه الجوفية. وتشكّل منطقة الجولان مصدراً مائياً هاما للمناطق التي تحيط بها إذ تنبع منها الروافد الرئيسة لنهر الأردن ونهر اليرموك، ومنها تتغذى ينابيع كثيرة في سفوح جبل الشيخ وعلى امتداد الشاطيء الشرقي لنهر الاردن وبحيرة طبريا، والجزء السفلي من نهر اليرموك. وتأتي من الجولان حوالي ٦٧ في المائة من مياه حوض الأردن و٣٣ في المائة من كمية المياه التي تستهلك حاليا في اسرائيل.

وتقدر كمية مياه الامطار التي تسقط سنوياً في الجولان بحوالي ١ر٦ مليار متر مكعب. وإذا ما أضيف الى ذلك كمية الأمطار التي تسقط في الجزء الشمالي والشمالي الغربي لجبل الشيخ فإن كمية الأمطار السنوية تزيد عندئذٍ عن ٣ر٥ مليار متر مكعب.

وتصب مياه نهر الاردن وروافده الثلاثة في بحيرة طبريا بمعدل سنوي قدره حوالي ٨٠٠ مليون متر مكعب، ويضخ من تلك الكمية ٥٠٠ مليون م٣ عبر الناقل الاسرائيلي للمياه، في حين يتبخر سنوياً حوالي ٢٧٠ مليون م٣.

ويبلغ معدل التغذية السنوية للمياه الجوفية حوالي ١٦٠ مليون م٣. إلا أنها لا تستغل بشكل كامل في الوقت الحاضر في الجولان لأسباب فنية واقتصادية وسياسية.

وتلعب مياه الينابيع في الجولان دورا هاما في تزويد السكان بالمياه لأغراض الشرب والري وسقاية الماشية. كذلك فإن للينابيع الكبيرة دورا هاما في تزويد روافد نهر الاردن بالجريان الدائم لها. ويوجد في مرتفعات الجولان أكثر من ١٠٠ نبع يتراوح تصريفها بين ١١٠ ملايين م٣ و ١٣٠ مليون م٣ في السنة، علاوة على الينابيع الرئيسة المغذية لروافد نهر الاردن (بانياس والدان والحاصباني).

وتعتبر بحيرة مسعدة البحيرة الوحيدة الواقعة بكاملها ضمن محافظة القنيطرة في الجولان وهي عبارة عن بركة تغذيها ينابيع صغيرة، وتأتي معظم مياهها من الامطار وذائب الثلوج المجاورة، ومنسوبها خاضع لتغيرات فصلية كبيرة. وكانت بحيرة مسعدة تغطي قبل حرب عام ١٩٦٧ معظم الاحتياجات من المياه في منطقة القنيطرة ويقدر الانتاج السنوي للبحيرة بحوالي ٣ ملايين م٣.

وبعد احتلال منطقة الجولان، أقامت اسرائيل على بحيرة مسعدة محطة ضخ وشبكة قنوات لتوزيع المياه على المستوطنات الاسرائيلية، ولكنها سمحت فيما بعد بإعطاء كمية محدودة من مياه البحيرة للسكان العرب. وقد حفرت شركة ميكوروت الاسرائيلية التي تحتكر تطوير وتوزيع وإدارة مصادر المياه في هضبة الجولان منذ عام ١٩٦٧ ست آبار لتزويد المستوطنات الاسرائيلية بالمياه، في حين لا يسمح للمواطنين العرب بحفر مثل هذه الآبار.

ويخضع سكان الجولان لنظام تعسّفي فيما يتعلق بتوزيع حصص المياه حيث بلغت مخصصات المستوطن الاسرائيلي نحو ١٧ ضعف مخصصات المواطن العربي وفقاً لأرقام عام ١٩٧٥. ولهذا التقييد في حصص المياه أثر سلبي بالغ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين السوريين في الجولان.

ومنذ قرار ضم الجولان الى اسرائيل، أدى تطبيق القانون الاسرائيلي المتعلق بالمياه (عام ١٩٥٩) الى وضع الموارد المائية جميعها تحت سيطرة الدولة، وهذا يشمل بحيرة مسعدة. وأصبح السكان العرب خاضعين لشروط لا تخلو من الاضطهاد تفرضها عليهم شركة ميكوروت الاسرائيلية بالنسبة للحصول على المياه سواء كانت لأغراض الشرب او لأغراض الزراعة.

ونظرا لعدم كفاية حصص المياه التي تخصصها الشركة للعرب، وخاصة للزراعة المروية وفي الأوقات الضرورية، عمد السكان العرب الى إنشاء خزانات مكشوفة قرب مزارعهم لجمع مياه الامطار واستعمالها لاستكمال الاحتياجات المائية للري خاصة بالنسبة لمزارع التفاح التي تحتاج الى كميات من المياه لا يمكن دائما توفيرها من الحصص المحدودة والمقيدة التي تحددها شركة ميكوروت. وقد أبلغت السلطات الاسرائيلية السكان بأن تلك الخزانات - التي تتروح سعتها بين ٥٠٠م٣ و ١٠٠٠م٣ والتي بلغ عددها في عام ١٩٨٥ حوالي ٦٥٠ خزاناً - تمنع مياه الامطار من بلوغ وجهتها الطبيعية وتؤدي، بالتالي، الى انخفاض مستويات البحيرات التي تليها، وذلك على الرغم من أن هذا الأسلوب يُعتبر من أنجح أساليب جمع مياه الأمطار. وقد وضعت السلطات الاسرائيلية نظاما يلزم السكان العرب على الحصول على ترخيص مسبق لانشاء الخزانات مقابل رسوم تصل الى ٥٠٠ دولار لكل خزان، كما تشترط شركة ميكوروت أيضا، بعد الحصول على الترخيص، دفع رسم اشتراك سنوي وتركيب عدادات ودفع ثمن كل متر مكعب يستهلك من المياه. إلا ان هذه الرسوم العالية، اضافة الى تكلفة الانشاء والاجراءات الطويلة اللازمة للحصول على الترخيص المطلوب، قد أعاقت الحصول على التراخيص اللازمة، خاصة وأن تلك الخزانات قائمة بالفعل. وقد رفضت السلطات الاسرائيلية عددا من الطلبات التي قدمت للحصول على تراخيص للخزانات القائمة، دون إبداء الأسباب، وقامت بهدم تلك الخزانات، كما أنها رفضت إصدار تراخيص جديدة.

و قام السكان العرب، خشية اتهامهم بهدر المياه، بتحديث شبكات الري واستخدام طرق الري الحديثة على نفقتهم الخاصة وبدون أي دعم، كما قام سكان بلدة مجدل شمس والقرى المجاورة منذ عام ١٩٧٢ ببناء شبكة لمياه الشرب على نفقتهم الخاصة أيضا.

وقد واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي منذ احتلالها الجولان السوري والمناطق العربية الاخرى في فلسطين في حزيران/يونيو ١٩٦٧ سياستها الهادفة الى الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الاراضي العربية وفرض سيطرتها العسكرية والاقتصادية الكاملة عليها، وتسعى من خلال الاجراءات التي تطبقها الى تضييق الخناق على التجمعات السكانية العربية وإغراقها بالمستوطنات الاسرائيلية في محاولة تهدف الى تحويل المواطنين العرب في الاراضي العربية المحتلة الى أقلية سكانية في بلادهم. وقد استعانت سلطات الاحتلال بمجموعة من القوانين والانظمة واللوائح التي سنّتها لخدمة أهدافها التوسعية، والاستيلاء على الاراضي والممتلكات العربية ومصادرتها لتوطين الاسرائيليين عليها، ومن هذه القوانين ما يلي:

(f) قانون امتلاك الاراضي للمصلحة العامة؛

(ب) قانون الدفاع والطوارىء الذي يحق بموجبه لحكومة اسرائيل مصادرة أية مساحة من الاراضي وطرد المواطنين وإبعادهم عن أرضهم وديارهم ومصادرة ممتلكاتهم؛

(ج) قانون الطوارىء لاستغلال الاراضي الجدباء؛

(د) قانون مصادرة الأملاك والعقارات الذي يحق للسلطات الاسرائيلية بموجبه مصادرة أية ممتلكات او عقارات تعتقد أن لها أهمية حيوية بالنسبة للأمن القومي الاسرائيلي؛

(هـ) قانون أملاك الغائبين وهو القانون الخاص بوضع اليد على أملاك الغائبين.

واستناداً الى هذه القوانين، تمكنت سلطات الاحتلال العسكري الاسرائيلي من مصادرة ما نسبته ٨٠ في المائة من اجمالي مساحة اراضي مرتفعات الجولان السورية المحتلة وأقامت ٤٣ مستوطنة، بالاضافة الى العديد من المستوطنات العسكرية وشبه العسكرية التي لا يعلن عن إنشائها.

ومن خلال هذه السياسات والاجراءات التعسفية ضد المواطنين العرب في الجولان، تمكنت اسرائيل من تهجير عدد كبير من السكان العرب ونقلت عدداً من المستوطنين الاسرائيليين بهدف تغيير المعالم الديمغرافية في الجولان السوري المحتل. فمن أصل ٠٠٠ ١٣٠ شخص من السكان العرب كانوا يعيشون في ١٣٩ بلدة وقرية في منطقة الجولان لم يبق في عام ١٩٩٣ سوى نحو ٠٠٠ ١٦ فيما وصل عدد الاسرائيليين الى نحو ٠٠٠ ١٥ شخص موزعين على ٤٣ مستوطنة اسرائيلية.

واستيلاء السلطات الاسرائيلية على أكثر من ٨٠ في المائة من مساحة المنطقة حرم مربي الماشية من الرعي في معظم المناطق مما أثر على الثروة الحيوانية التي تُعتبر مصدراً رئيساً للدخل بالنسبة لهم.

كما تردت الزراعة بسبب الاستيلاء على موارد المياه ومصادرة الاراضي الزراعية وزرع الالغام فيها، ويُلزم مزارعو الجولان بتصريف منتجاتهم الزراعية، وأهمها التفاح عن طريق تجار الجملة الاسرائيليين مما يؤدي الى بقاء هؤلاء المزارعين في موقف التبعية وتضييق الخناق عليهم.

أما بالنسبة للصناعة فقد أعاقت السلطات الاسرائيلية الاستثمارات في مجال الصناعة وذلك عن طريق مجموعة من الاجراءات التي تشمل فرض ضرائب باهظة على المواطنين العرب.

وقد أسهمت السياسات الاسرائيلية المتبعة منذ احتلال الجولان في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. فالعمال العرب الذين كانت الزراعة تشكّل نشاطهم الرئيس اضطروا، بسبب

تدهور قطاع الزراعة، الى العمل في اسرائيل غالباً في مجال الاعمال الشاقة، إضافة الى تعرضهم لسياسة التمييز المتبعة ضدهم مما يحرمهم من الاستفادة من إعانات الضمان الاجتماعي، كما أن أجورهم تقل عن أجور نظرائهم الاسرائيليين.

ويخضع التعليم في منطقة الجولان المحتلة للرقابة الاسرائيلية حيث تفرض برامج اسرائيلية تتناقض مع التاريخ والحقائق، طمسا للهوية العربية للسكان. وتعاني المنطقة من نقص المدرسين الأكفاء نتيجة لتعرضهم للفصل التعسفي ولمنع الطلاب العرب من استكمال دراستهم في الجامعات العربية وتعيين مدرسين اسرائيليين بدلاً من السوريين. ونتيجة لذلك انخفض عدد المدارس من ١٧٠ مدرسة في عام ١٩٦٧ الى تسع مدارس فقط، لا يتوفر في معظمها الشروط الصحية ولا الوسائل التعليمية المناسبة.

أما بالنسبة للشؤون الصحية فقد أشارت منظمة الصحة العالمية الى تردّي الاوضاع الصحية بدرجة خطيرة في الجولان بسبب الاجراءات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية في هذه المنطقة، وبيّنت أنه لا يوجد سوى أربع عيادات طبية، وهي عيادات تعجز عن تقديم الخدمات الطبية اللازمة للسكان العرب.

وفيما يخص حقوق الانسان، يتعرض المواطنون العرب لعمليات الاعتقال والسجن لمدد طويلة، وللحجز الاداري والاقامة الجبرية لقيامهم بأنشطة وطنية معادية للاحتلال. وتفرض اسرائيل نظام منع التجول على قرى الجولان في الكثير من المناسبات.